بسم الله الرحمن الرحيم

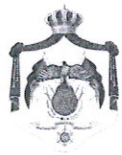

المملكة الأردنية الهاشمية

برتوكول تعاون بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية التركية

في مجال المعالجات التجارية

برتوكول تعاون بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
و
حكومة الجمهورية التركية
في مجال المعالجات التجارية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة والتموين وحكومة الجمهورية التركية ممثلة بوزارة الاقتصاد يشار إليهما في هذا البروتوكول بـ (الأطراف):

وانطلاقا من العلاقات القوية التي تربط الأردن وتركيا،

ورغبة في تعزيز العلاقات التجارية من خلال المزيد من التعاون الاقتصادي،

ورغبة في التعاون الثنائي طويل الأمد والمستدام بين سلطات التحقيق في مجال المعالجات التجارية بين الطرفين،

ورغبة منهما في تقوية العلاقات التجارية والإقتصادية الثنائية على أساس من مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة،

فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى
تبادل الخبرات والمعلومات

تعطي الأطراف أهمية كبيرة لتبادل الخبرات الفنية والتشريعية والقانونية فيما يتعلق باتفاقيات المعالجات التجارية في منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتدابير الوقائية، مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية. وعلى الاطراف تبادل المعرفة النظرية والعملية في مجال

التدابير الوقائية، مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية بما يعود بالنفع على رفع قدرات سلطات التحقيق في كلا البلدين في المجالات المذكورة.

تسعى الأطراف على تبادل الخبرات في مجال المعالجات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

تعمل الأطراف على إيجاد آليات للتعاون والتنسيق الثنائي لتبادل الخبرات في مجال التدابير الوقائية، مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية في إطار منظمة التجارة العالمية.

المادة الثانية

المشاركة في النشاطات الثنائية والإقليمية المشتركة

تعمل الأطراف على تعزيز التعاون المشترك في مجال النشاطات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال التدابير الوقائية، مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية مثل التنظيم لورشات عمل إقليمية / وطنية في أحد البلدين بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية والجهات المعنية الأخرى.

يقوم كل طرف بدعوة الطرف الآخر للمشاركة في النشاطات المختلفة (الندوات، المؤتمرات، ... إلخ) المرتبطة بالتدابير الوقائية، مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية.

المادة الثالثة

التدريب ونقل المعرفة

تقوم الأطراف بالتعاون في مجال التدريب. ويتم تقديم برامج تدريبية متقدمة للمختصين من الأطراف في الجوانب الإجرائية والموضوعية للتدابير الوقائية، مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية.

يمكن أن يتضمن التدريب زيارات ميدانية لسلطات التحقيق المعنية في كلا البلدين، وكذلك تعيين خبير/ خبراء في مجال المعالجات التجارية لتعزيز القدرات الفنية للتطبيقات العملية لاتفاقيات التدابير الوقائية، مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية.

تسعى الأطراف لتبادل المعلومات والخبرات الخاصة بنظام المعالجات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

المادة الرابعة

سرية المعلومات والبيانات

تعترف الأطراف أن إفشاء أي من المعلومات السرية خلال أنشطة التدريب قد يكون عرضة لأحكام التشريعات الوطنية. وفي هذا الصدد، لا يتوقع أيا من الأطراف إفشاء أيا من المعلومات السرية خلال تبادل الدراسات الفنية.

المادة الخامسة

تسوية المنازعات

يتم تسوية أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذا البروتوكول وديا من خلال المفاوضات بين الأطراف.

المادة السادسة

أحكام عامة

يحدد هذا البروتوكول الإطار العام للتعاون الثنائي بين الأطراف في مجال المعالجات التجارية، ويمكن لهما الاتفاق على البرامج التنفيذية اللازمة لتنفيذ بنوده.

يتم التعاون أيضا بين الأطراف من خلال تبادل المراسلات عبر القنوات الدبلوماسية.

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ الإشعار الأخير، يخطر فيه الأطراف بعضهم الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات الداخلية القانونية اللازمة لدخول هذا البروتوكول حيز النفاذ لديه.

يبقى العمل ساريا بهذا البروتوكول لمدة خمسة أعوام، وبإمكان أي طرف إخطار الطرف الآخر خطيا في أي وقت من خلال القنوات الدبلوماسية نيته إنهاء البروتوكول قبل ثلاثة أشهر. وينم تجديده تلقائيا لمدة خمس سنوات مماثلة، إلا إذا رغب أحد الأطراف إخطار الآخر خطيا من خلال القنوات الدبلوماسية نيته إنهاء البروتوكول قبل ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاؤه.

يمكن تعديل هذا البروتوكول في أي وقت من خلال الموافقة الخطية المشتركة بين الأطراف. وتدخل التعديلات حيز النفاذ وفقا للإجراءات القانونية المذكورة تحت المادة ٦.

حرر ووقع هذا البروتوكول في عمان بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٧ باللغة التركية والعربية والإنجليزية، جميع النسخ متساوية الحجية القانونية، وفي حال وجود اختلاف تسود النسخة باللغة الإنجليزية.

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

مها علي
وزير الصناعة والتجارة والتموين

عن حكومة
جمهورية تركيا

مصطفى إليتاش
وزير الاقتصاد